INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

14 فبراير ثورة متجددة في وجه القمع

14 فبراير 2011 تاريخ حُفرت ذكراه في البحرين، فهو بداية لربيع عربي كان من المأمول أن يزهر بالحرية والديمقراطية لكن سرعان ما حولت الحكومة البحرينية ذلك الربيع إلى شرارة أحرقت نيرانها الشعب البحريني على مدى 8 أعوام. فالحرمان من الجنسية والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والإعدام والمؤبد والقتل وتحويل القضاء والبرلمان إلى وسيلة انتقام وغيرها الكثير... كل ذلك لن يقلل من عزيمة الشعب البحريني في متابعة مسيرته للحصول على كافة حقوقه المشروعة.

دفع خوف السلطات البحرينية من أصوات المعارضة والاحتجاجات السلمية إلى اللجوء إلى ما يسمى لقوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، فقدمت بذلك البحرين الفرصة الذهبية للسعودية والإمارات إلى التدخل بشؤونها الداخلية بطريقة شرعية، وأصبحوا الشريك الأكبر للأجهزة الأمنية البحرينية في قتل وقمع الشعب البحريني بمباركة من حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

8 أعوام، بات فيها اسم البحرين يصدح في المحافل الدولية لحقوق الإنسان للكم الهائل من الانتهاكات التي ارتكبتها بحق شعبها والتي تخالف كل مبادئ حقوق الإنسان. ولعل سياسة إلغاء الآخر (المعارضة) في حل جمعية الوفاق وجمعية وعد أبرز قوى المعارضة والزج بالمعارضين والناشطين في مجال حقوق الإنسان في السجون بأحكام قاسية واللجوء لأحكام إسقاط الجنسية هو بمثابة تأكيد على سياسة البحرين في استبدال الشعب الأصيل بشعب بديل يرضخ لكل شروط الحكومة وهذا هو الانتهاك الأسوأ في سجل البحرين الحقوقي.

تلاشت كل الوسائل التشريعية التي تمكن الشعب البحريني وبالأخص المعارضة من إيصال صوتها ومطالبها، وهو الانقلاب الثاني من قبل السلطة المستبدة التي استولت على السلطة عام 1971 وانقلبت عل الشعب في 1973 فبات البرلمان فقط للمؤيدين لسياسة الأسرة الحاكمة بعد إعلان الحكومة الانتخابات البرلمانية في البحرين (السبت 24 نوفمبر/تشرين الثاني) بتشكيل مجلس نواب جديد في ظل غياب تام لصوت المعارضة ليصبح البرلمان الأداة الجديدة بيد

الحكومة للاستمرار في سياسة القمع. وبهذا تخترق الحكومة حتى معايير التعريف الأدنى لمسار العملية الانتخابية؛ فالانتخابات تعبر عن حريات المواطن: حرية التعبير والإدلاء بالرأي، إبداء التسامح وعدم التعصّب تجاه الآراء المختلفة، حرّيّة الانتظام (في حزب أو حركة) والتنظيم السياسي. ويشارك فيها حزبان على الأقل، أو مرشحان على الأقل؛ ليتسنى للمواطن الاختيار من بين البدائل المعروضة أمامه.

دفع الحرمان من التمثيل البرلماني لصوت المعارضة إلى اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات الحقوقية المعنية في الدفاع عن حقوق الإنسان لإيصال معاناتها ومطالبها، فبدأت السلطات بالتلاعب بأحكام الدستور بما يتناسب مع مصالحها لضمان ناجح في استثمار القضاء ليكون الأداة الأخرى للانتقام. فأصبح جرم التعبير عن الرأي يعادل بأحكامه جرم القتل. لتمتلئ السجون في البحرين بمئات المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي الذين تجرأوا في التعبير عن أراءهم وتحميلهم أوزار قضايا ذات دوافع سياسية لتكون الأحكام أشد قسوة، ولتصبح البحرين السجن الأكبر لمن يصمت على جرحه تجنباً لمصير الزج خلف قضبان السجون والتعرض لأساليب تعذيب وحشية.

وضعت الحكومة البحرينية القضاء البحريني على المحك، فجردته من الوسائل التي تفضي للوصول إلى محاكمة عادلة، وخاصة بعد مصادقة الملك على التعديل الذي يستبدل فقرة في الدستور تنص على حصر المحاكمات العسكرية بالجرائم التي يرتكبها عسكريون ورجال أمن، إلغاء هذه الحصرية أطلق العنان للقضاء العسكري في اصدار الأحكام ضد المدنيين. بالإضافة إلى المهزلة القضائية التي شهدتها محاكمة الشيخ علي سلمان والنائبين القياديين في حركة الوفاق علي الأسود والشيخ حسن سلطان بتهمة التخابر مع قطر باستبدال القضاء حكم البراءة بالسجن المؤبد. وبهذا تؤكد السلطات الحاكمة في البحرين على مدى تحكمها في القضاء وتغيير الاحكام كأداة حادة يتناسب وسياستها.

أكثر من 804 بحريني أسقطت جنسيتهم منذ عام 2012، أكثر من 5000 سجين رأي بالإضافة إلى أكثر من 200 ضحية لاستخدام القوة المفرطة والقتل وممارسة التعذيب وغيرها الكثير..

بانوراما كبيرة من الانتهاكات عانى منها الشعب البحريني على مدى ثمانية أعوام، ورغم ذلك الوجع لايزال الإصرار في الوصول إلى الحقوق والمطالب يتجدد كل عام بتاريخ 14 فبراير. وها هو الشعب يدخل عامه التاسع مواصلاً حراكه السلمي وبعد أن زُج بكل قادته ورموزه أتون المعتقلات.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدد تضامنه مع الشعب البحريني المظلوم ويؤكد على أحقيته في الحصول على مطالبه المسلوبة من قبل حكومة البحرين، فتلك المسيرة من النضال السلمي والحراك الشعبي وتحمل عبء سلسلة لا منتهية من المعاناة والاضطهاد والمضايقات والانتهاكات لابد أن تتكل بالنصر في تحقيق الشعب لمطالبه.

كما يشعر المجلس بقلق شديد إزاء التدهور المأساوي لحقوق الإنسان في البحرين، على الرغم من الضغوط التي تمارسها الهيئات والمنظمات المعنية في الدفاع عن حقوق الإنسان وصدور المئات من التوصيات الأممية والتي لم تلقى أي صدى نتيجة دعم الاجندات الخارجية بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا للحكومة البحرينية على حساب الشعب مما أدى إلى تفاقم سياسة الإفلات من العقاب وتهرب البحرين من التزاماتها الدولية. وباعتبارها دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يتوجب على البحرين حماية وتعزيز حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي. والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة بتجنب استخدام القوة المفرطة والرصاص الحي.

ويدعو المجلس حكومة البحرين إلى إلغاء جميع الاحكام المجحفة والإفراج الفوري وغير المشـــروط عن جميع ســـجناء الرأي، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية في قمع المظاهرات السلمية على اعتبار أن التجمع السلمي حق مشروع في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يدعو إلى التوقف عن استهداف الناشطين الحقوقيين وضمان تمكين المجتمعات السياسية وجماعات حقوق الإنسان من القيام بعملها في بيئة آمنة ومواتية، دون خوف من الانتقام وعودة المعارضـــة إلى موقعها الفعال في النشـــاط الســـياســـي والاجتماعي. والتوقف أيضـــا عن ممارســـة ســـياســـة التمييز العنصـــري تجاه الطائفة الشـــيعية وحرمانها من أغلب حقوقها المدنية والدينية والتحريض على الكراهية تجاه مواطنو تلك الطائفة.

ويؤكد المجلس أن الحل الأنســب للحد من اســتمرار البحرين في انتهاكات شــعبها هي بعملية التحول إلى ملكية دســتورية الشـعب فيها هو صـاحب السـلطة، ويكون له وحده السـيادة ولا يكون للملك السـيادة ولا حتى في أي جزء منها ولا يمارس أي سـلطة فعلية إنما تتركز السـلطة في أيدي الهيئة المنتخبة من الشـعب، وتمارس صـلاحيتها وسـلطاتها ضـمن الحدود المنصـــوص عليها ضـــمن الإطار القانوني المعمول بها وذلك لتجنب الملكية المطلقة التي تعطي العاهل الســـلطة المطلقة وبذلك يمكن تجنب تعديل مواد الدستور دون رقابة سلطة تشريعية يمكن أن تنتهك حقوق شعب بأكمله.

جنيف 2019/02/14